



نص خطاب جلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة عيد العرش

الرباط: 30 يوليوز 2003

«الملك محمد السادس»
1423 هـ / 2001 م

شعبي العزيز،

لقد جرت العادة، بأن يتضمن خطاب العرش حصيلة وأفاق عمل الدولة. لكن حرصي على مصارحتك بالوضعية التي تمر بها البلاد، دفعني لجعل هذا الخطاب يشكل وقفة وهدية جماعية، تتجاوز التذكير المؤلم للأحداث الإرهابية للدار البيضاء، إلى امتحان الدروس، والتدبر في تصحيح مسار الأمة..

ومهما تكن فضاغة هذه الجرائم الإرهابية، فإننا نحمد الله تعالى على ما أحاطنا به من ألقاف ربانية، مكنتنا من السيطرة على شبكتها الإجرامية.

وإن اعتزازنا الكبير بإجماعك على إدانة الإرهاب، في التحام مكين بعرشك، والتزام بمكاسب الديمقراطية، لا يعادله إلا تساؤلنا الملح : كيف يمكن تحويل هذه الإدانة من غضب جماهيري إلى مواجهة عقلانية لكل مظاهر الانحراف؟.

وهل قام كل منا بالنقد الذاتي، الكفيل بجعل المصائب مصدر قوة واعتبار، لتصحيح الاختلالات.

إنني من منطلق الأمانة العظمى المنوطة بي، في التعيين عن انشغالات الأمة، أقول: إننا كلنا مسؤولون فرادى وجماعات، سلطات وهيئات، أحزابا وجمعيات، عن البناء الجماعي لمجتمعنا الديمقراطي الحديث، الذي هو مشروع الأمة بأسرها.

وإدراكا مني بأن تحصينه من مؤامرات أعداء الوطن والدين والديمقراطية، لا يكون ناجعا إلا بالإدراك الواضح لجوهره وأبعاده، فقد ارتأيت أن نقف جميعا عند مرجعيته، ووسائل تحقيقه ومرتكزاته.



أما مرجعيات الملكية الدستورية المغربية، فأكتفي اليوم بالتأكيد على مقوماتها،
المتتمثلة في الإسلام والديمقراطية.

فمنذ أربعة عشر قرناً، ارتضى المغاربة الإسلام ديناً لهم، لقيامه على الوصية
والتسامح، وتكريم الإنسان، والتعايش مع الغير، ونبذ العدوان والتصرف والزعماء باسم
الدين. وفي ضوء هذه التعاليم السمحة، شيد أسلافنا حضارة إسلامية، ودولة مغربية مستقلة
عن الخلافة المشرقية، متميزة بالعمل في كل وحدة إمارات المؤمنين، وبالسماحة الدينية،
وبوحدة المذهب المالكي.

فقد تمسك المغاربة، على الدوام، بقواعد المذهب المالكي، المتمسك بالمرونة في
الأخذ بمقاصد الشريعة والانفتاح على الواقع، وعملوا على إغنائه باجتهاداتهم،
مؤكدین ملائمة اعتداله لروح الشخصية المغربية، المتفاعلة مع الثقافات والحضارات.

فهل الشعب المغربي، القوي بوحدته المذهبية الدينية، وأصالته الحضارية، بحاجة
اليوم إلى استيراد مذاهب دينية أجنبية عن تقاليد.

إننا لن نقبل ذلك، لأن هذه المذاهب منافية للهوية المغربية المتميزة. وستصير
لمن يروج لأي مذهب دخيل على شعبنا، بقوة ما تقتضيه أمانة الحفاظ على الوحدة
المذهبية للمغاربة، مؤكداً بذلك، حرصنا على صيانة اختيارنا لوحدة المذهب
المالكي، في احترام لمذاهب الغير، لأن لكل شعب خصوصياته واختياراته.

ولقيام الإسلام على الدعوة للمسلم والأمن والوئام، فقد أدرك المغاربة أن الجهاد
في أسمى معانيه، هو جهاد ضد النفس الأمارة بالسوء، وضد الفتنة. كما أنه اجتهاد وتنافس
في العمل الصالح.

وقد تم تحديث هذا الالتزام الديني والتاريخي، المستمر حسباً للبيعة الشرعية، بتعاقد
سياسي دستوري عصري، أجمعت الأمة، من خلاله، على اعتبار الإسلام دين الدولة
والملك أمير المؤمنين.



فهل يقبل المغاربة، المتشبهون بهذه المقومات الحضارية والدستورية الراسخة، أن تأتي شرذمة من الخوارج عن الشرع والقانون لتضليلهم بإسم الدين..

كلا. بل أقول بلسانك، شعبي العزيز، إننا لن نقبل أبدا اتخاذ الإسلام محية للزعامة بإسم الدين، أو القيام بأعمال الإرهاب، وتمزيق الوحدة المذهبية للامة، والتكفير وسفك الدماء.

وبنفس القوة، فإننا نؤكد أن علاقة الدولة بالدين محسومة في بلادنا، في كل تنصير الدستور على أن المملكة المغربية دولة إسلامية. وأن الملك أمير المؤمنين مؤتمن على حماية الدين وضمن الحريات، بما فيها حرية ممارسة شعائر الدين السماوية الأخرى.

وباعتبار أمير المؤمنين مرجعية دينية وحيدة للامة المغربية، فلا مجال لوجود أحزاب أو جماعات، تحتكر لنفسها التحدث بإسم الإسلام أو الوصاية عليه. فالوحدات الدينية هي من اختصاص الامة العظمى المنوطة بنا، بمساعدة مجلس أعلى ومجالس إقليمية للعلماء، نحن مقبلون على تأهيلها وتجديدها وتفعيل أساليب عملها.

وبهذا المنصور المتنور لمرجعيتنا الدينية، يتكامل الإسلام مع الحدائثة، مشكلا رافدا أساسيا من روافد المرجعية الكونية، منسجما مع دعواتها الكبرى، ألا وهي الديمقراطية، التي جعلناها عماد الملكية الدستورية المغربية، وخيارا لا رجعة فيه.

ولأن الانتقال الديمقراطي لصريق شاق وصويل، يقتضي توفير مناخ الاستقرار والالتزام واليقظة، فإن أول شرط لتحقيق ذلك، هو الدولة القوية بسيادة القانون، القادرة على ضمان أمن الأشخاص والممتلكات، والتصدي لمن يستغلون توميع فضاء الحريات، للنيل من سلطة الدولة.

وإذا كنا معترين بما حققناه من مكتسبات، وإجماع حول ثوابت الأمة، فإن الوحدة الترابية، التي جعلناها من مقدماتنا، واخترنا الحل السياسي للتفاوضي لإنهاء النزاع المفتعل حولها، تقتضي منا الاستمرار في اليقظة والتعبئة حولها، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من كيان المغرب وهويته.



وعلاوة على الإجماع حول الثوابت، والتوافق على حد أدنى من القواعد، فإن ترميز الديمقراطية لن يكتمل إلا بوجود أحزاب سياسية قوية.

وماذا عسى أن تكون قوة الأحزاب، إذا لم تنهض بدورها الفاعل، في تأطير المواطنين وتمثيلهم، وفي مقدمتهم شباب الأمة، والعمل على تعزيز مصلحة الدولة، وتوفير مناخ الثقة في المؤسسات.

وكيف السبيل إلى تحصين مشهذنا السياسي، من وجود هيئات قائمة على تقسيم المجتمع إلى كوائف دينية أو عرقية، وأخرى لا هم لها إلا الأغراض الانتخابية، بدل التنافس على البرامج الملموسة، وتكوين النخب الواعية المسؤولة.

إن انشغالنا الصادق، بإعادة الاعتبار للعمل السياسي، بمعناه النبيل، يجعلنا نجد التأكيد على وجوب التعجيل بإقرار قانون خاص بالأحزاب تجسيدا لحرصنا الأكيد على تمكينها من الوسائل الناجعة، لتفعيل دورها على الوجه الأكمل.

ويتعين على هذا القانون أن يتوخى تقوية دور الأحزاب، في تأطير وتمثيل المواطنين كافة، بمنع تكوينها على أساس ديني أو عرقي أو لغوي أو جهوي. كما يجب تمكينها من التمويل العمومي لأنشطتها، بكل شفافية، بما يكفل قربها من الانشغالات الحقيقية للمواطنين، واقتراح البرامج الواقية، والحلول الملموسة لمشاكلهم، وتعبئتهم، في كل القضايا، محلية كانت أو وطنية، في تكامل وانسجام مع منظمات المجتمع المدني.

وفي الوقت الذي تخوض فيه بلادنا استحقاقات انتخابية، وفي مقدمتها انتخاب مختلف مجالس الجماعات المحلية، فإن أمام أحزابنا السياسية فرصة مواتية، لتجسيد المسؤولية الوطنية، في إيجاد مؤسسات قادرة على تحقيق الجانب التنموي، والتحديثي لنموذجنا المجتمعي الوطني. وهذا ما يريده الشعب المغربي، الذي لم يعد يقبل ركوب بعض الهيئات، في المواسم الانتخابية، لمواضيع أو شعارات لا تسمن ولا تغني من جوع، وليس مستعدا لرهن التحديات الحقيقية لحاضره ومستقبله، بشعارات ماض دفين.



لقد مكن ترسيخنا للمسار الانتخابي من بلوغ بلادنا مرحلة النظام الديمقراطي، المعتاد في إجراء كل اقتراع في موعده القانوني، وإنهاء انشغال الصبغة السياسية فقط بالمواعيد الانتخابية.

بيد أن هذا التقدم سيحل شكليا، إذا لم يتم تحصينه، بحسم الأشكال العميق التالي: هل مستعامل مع الانتخابات على أهميتها كحلقة عادية في حياة الأمة، لإعلاء المؤسسات دما جديدا، ونفسا قويا..

أم ستمادى في النخر إلى الانتخاب على أنه المعركة الوحيدة الحاسمة.

وهل سنستمر في تأجيل البت في القضايا المهمة للأمة، إلى ما بعد إجراء الانتخاب، أو تعليق إنجاز مشاريع الإصلاح الكبرى، بدعوى قرب الاقتراع.

إن عدم الحسم في هذا الأشكال يضرب الديمقراطية، ويغذي لدعاء خصومها بأنها عرقلة للتنمية.

لذلك فإن التزامي بالمصالح العليا للوطن والمواطنين، وما يقتضيه من حرص على استمرار تحقيق مشاريع الإصلاح الكبرى، يجعلني أقول باسمك: إنني لن أقبل تأخير إنجاز أي إصلاح وطني، بدعوى انتظار إجراء الانتخاب، أو ترضية فئة أو هياأة، خارجة عن الإجماع أو التوافق أو الأغلبية.

كما أؤكد أنه مثلما نحن في دولة ديمقراطية، تعتن بإجراء الانتخابات في موعدها القانوني، فإننا أمة عازمة على رفع تحديات التنمية، بمشاريع حيوية، لا تقبل التردد ولا الانتظار.

لقد انقضت وقت اصطناع الاعذار، أو الاختفاء خلف الاعتبارات الانتخابية، لعدم تحمل المسؤولية. فالديمقراطية الحقة لا تكتمل إلا في كمال الالتزام بمقومات الحكم القويم، وفي مقدمتها ما يتطلبه من حزم وإقدام ومثابرة، على مواصلة الإصلاحات الضرورية.

شعبي العزيز،



لقد انصب حرصنا الأول، منذ اعتلينا العرش، على إعطاء روح جديدة للدولة المغربية الحديثة، التي أرسى أركانها العتيدة والدعنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه.

وفي هذا الصدد، أولينا البعد الاجتماعي والاقتصادي مكانة الصدارة، في السياسات العمومية، بتركيز الجهود على المشاريع الأساسية، للقضاء على أحياء الصفيح بتوفير السكن اللائق، وتحقيق التنمية البشرية بالتعليم النافع، وإيجاد التشغيل المنتج بتحفيش الاستثمار وتحريش المبادرات الخلاقة للثروة، وتقوية التماسك الاجتماعي بتفعيل التضامن.

وتلكم هي المرتكزات الأساسية لمشروعنا التنموي، التي جعلنا منها أسبقيات المرحلة الحالية. وقد صكنا أهدافها، ضمن استراتيجية متكاملة، محللين الحكومة وكل الفاعلين العموميين والخواص، أمانة تجسيدها في برامج ملمومة، محددة الوسائل والآمال والمسؤوليات.

فهل كانت المنجزات في مستوى الاستجابة لوضوح التوجهات، وأهمية الرهانات، والنهوض الكامل بالمسؤوليات.

وإذا اقتصرنا على مجال محاربة السكن غير اللائق ومع إدراكنا لمدى الصعوبات وتقديرنا للمشاريع المحققة أو المبرمجة، فإننا كنا نتنصر أن تكون حصيلة المنجزات، في مستوى جسامه التحديات.

لقد درق خطابنا لعشرين غشت 2001 ناقوس الخضر، منبها إلى خطورة انتشار السكن الصفيحي والعشوائى، لما له من أثر ملبى على كرامة المواطن، وما يشكله من تهديد لتماسك النسيج الاجتماعي، داعيا إلى اعتماد برنامج وطنى تضامنى مضبوكة المسؤوليات.

وبعد سنتين، وبدل أن أعين، خلال زيارتي التفقدية لأقاليم المملكة، القضاء التدريجى على السكن الصفيحي، ألحظ بمرارة انتشاره في عدة مدن بل إن أحياء صفيحية قد كهرت وتضخمت، لتصبح مدنا عشوائية قائمة الذات.



ومثل هذا البناء العشوائي لم ينزل من السماء، ولم ينتشر في الأرض بين عشية وضحاها. بل إن الكل مسؤول عنه. وذلك انطلاقاً من المواطن الذي يدفع اليوم رشوة لمسؤول، قد يأتي غداً بالجرافة، ليهدم "برايكتة" أمامه، إلى مختلف السلطات العمومية والجماعات المحلية، المتهاونة في محاربة انتشار مدن الصفيح، بدل التشجيع على توفير السكن اللائق.

فهل يجوز، والحالة هذه، اعتبار ذلك قدراً محتوماً.

إن تشبعنا بالروح الإيجابية، يجعلنا نعتبر أن الوضعية، وإن كانت مقلقة، فإنها غير ميؤوس منها إذا تجندنا لمعالجتها، بكل استعجال وحزم، وإلا فقدنا التحكم فيها، تاركين مدننا تتحول إلى بؤر للإقصاء والانفلاق، والحقد والتواكل، بدل أن تكون فضاءات للتضامن الاجتماعي، والإنتاج الاقتصادي، والزدهار العمراني، والانفتاح الحضاري.

وهذا ما لا أرضاه لبلدي وشعبي، الذي أتولى أمانة قيادته، ضمن ملكية تستمد قوتها من تجزئتها وقربها من الشعب ولذلك أحرص على تفقد أحوالك ميدانياً، لحوّل السنة في مختلف الجهات لتحفيز المبادرات وتفعيل مشاريع التنمية.

وقد اكتفيت، لحد الآن، بتوجيه السلطات العمومية والمنتخبة، كل في نطاق اختصاصه، لينهضوا بمهامهم كاملة عن قرب، لأنه لا يمكن لملاك البلاد، أن يقوم بعمل الوزير أو العامل أو رئيس جماعة محلية، ولاني حريص على ممارسة كل سلطة لصالحياتها بروح المسؤولية والفعالية.

ونهوضوا بالأمانة العظمى، فإني لن أسمح بالتهاون في القيام بالشأن العام، بحيث سأحرص على تفعيل كل أشكال المراقبة الصارمة، والمحاسبة الحازمة، لأنه إذا كان كل منا راعياً ومسؤولاً عن رعيته، فإن خديمك الأول راع لهذه الأمة ومؤمن على شؤونها العامة.

واستشعاراً للأهمية القصوى للتعليم النافع، في تحريش العقل، وترسيخ روح المواطنة لدى ناشئتنا، وتأهيلها لخوض تحديات التنمية والعولمة، ومجتمع المعرفة والاتصال



، كانت مصادقتنا على الميثاق الوطني للتربية والتكوين، أول القرارات الاستراتيجية، التي اتخذناها، مبئين تفعيله مكانة الأسيقية الثانية لهذه العشرية، بعد القضية المقدسة لوحدتنا الترابية.

وعلى الرغم من الخسوات الموفقة التي قلعناها، في هذا الورش الحيوي الصعب، بعد مضي ثلاث سنوات على الشروع فيه، فإن غلبة الجانب الكمي فيها، وعدم الاقدام على ما يتطلبه الاصلاح العميق من قرارات جريئة وشجاعة، تمس جوهر نظام التربية والتكوين، يجعلنا نقول باسم الامة.. كفى من نظام تعليمي ينتج البصالة والانغلاق.

وإذا كان تحرير كل المغاربة من الفقر المادي، يتطلب جهودا لعدة أجيال، فإن بالمكان تحريرهم، في أمد منقون من الجهل والأمية الفكرية والانغلاق، وغيرها من الفقر المعنوي، الذي هو أسوأ أحوال التخلف.

ولن يتأتى لنا ذلك إلا بالإصلاح النوعي لنظام التعليم، وخصوصا البرامج والمناهج، التي يتعين تنصيب اللجنة الدائمة الخاصة بها، المنصوص عليها في الميثاق. ويجب على هذه اللجنة الانكباب على تجديد هذه البرامج والمناهج، ابتداء من الدخول المدرسي لسنة 2003، بالسرعة والفعالية الكفيلة بتحقيق هذا الإصلاح، بحيث ينبغي ألا يحل الموسم الدراسي لسنة 2004 إلا وقد نجحنا في رفع هذا التحدي، بالشروع في تلقين ناشتنا تعليما حديثا وجيدا، وتربية سليمة وصالحة.

لقد بذلت الدولة مجهودا كبيرا، لتحسين الأوضاع الاجتماعية لنساء التعليم ورجالها، وتحفيزهم على الانخراط القوي في تفعيله. وإننا لناشد الأسرة التعليمية، الالتزام بالأمانة الملقاة على عاتقها، في التربية السليمة لفلذات أكبادنا، بروح التجرع، واستحضار حسامة المسؤولية عن أعظم استثمار نخوضه، إلا وهو الاستثمار في تأهيل الكفاءات الشابة، المورد المستقبلي للامة.



ونكسر لأهمية الجوانب التربوية والثقافية، في النهضة الشاملة، فإننا نؤكد على الدور الحيوي للجامعة، وللنخبة الفكرية الوطنية، في ترميم الحداثة، باعتبارها قيمة مضافة لرصيدنا الحضاري، وفي تنشئة شباننا على التشبع بالوطنية الملتزمة.

وفي هذا الصدد، فإننا ندعو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي يعبر عن مختلف مشارب الأمة، إلى وضع مشروع ميثاق وطني لحقوق المواطن وواجباته، وكذا الانكباب على إعداد الاقتراحات اللازمة، لسد الفراغات التشريعية، في مجال محاربة كل أشكال العنصرية والكرهية والعنف.

وبذلك نجسد ما نتوخاه من تعميق لمواطنة عصرية، وفيه لمويتنا، تنمض بها أسرة متماسكة، وإعلام مسؤول، نحن عازمون على تأهيلهما لذلك من خلال المضي قدما في الإصلاح الجوهرى لمدونة الأسرة ولمشهدنا الإعلامى.

ولأن بلدنا يعرف انتقالا شموليا، يتطلب تعزيز قدرات الرصد والتدبير والتوقع، فقد قررنا إحداث معهد ملكي للدراسات الاستراتيجية ينكب على هذه المهام الحيوية للتحكم والتفاعل مع التحولات العميقة الداخلية والخارجية.

شعبي العزيز،

إن ديمقراطيتنا متكل هشة إذا لم تقم على إدارة فعالة وقضاء عادل، وعلى اقتصاد منتج للشروات، الموفرة لفرص الشغل النافع لشبابنا.

وإننا لمكالبون ببذل المزيح من الجمهور، لإنجاز الإصلاحات اللازمة في هذا الشأن، في نطاق اعتماد مقارنة شمولية، تتبوأ التنمية الاقتصادية مكانة الصدارة فيهما، من خلال مشاريع استراتيجية، مثل المشروع الكبير للصنجة المتوسك.

ولتحقيق ذلك، فليس أمامنا إلا مواصلة تحديث وكثافت الدولة، في توفير مناخ الثقة والاستقرار، وضمان سيادة القانون، والحرص على مهام الضبط والتقويم، وتعبئة الكافات. كما أنه لا مناص لنا من تحفيز الاستثمار والمبادرة الخاصة، بالمزيح من



تحريص الاقتصاد، وانفتاحه وتأهيله، لكسب رهانات الشراكة، ورفع تحديات الإنتاجية والتنافسية، والتفاعل الإيجابي مع العولمة.

شعبي العزيز،

لقد أظهر التضامن الدولي الواسع مع بلادنا، اثر الجرائم الإرهابية التي استهدفتها، مدى المكانة البارزة التي يحظى بها المغرب، لدى المجموعة الدولية، باعتباره نموذجا متميزا للانتقال الديمقراطي الرزين، وقلبا جمويا، مشهودا له بالتمسك بفضائل الحوار والتفاوض، والاعتدال والتسامح، وفاعلا قويا في دعم الأمن والسلام والشرعية، والوفاء بالتزاماته الدولية.

ومثلما يجسد التوافد المائل لرعايانا الاعزاء المقيمين بالخارج على وطنهم، تعلقهم الراسخ ببلدهم، فإن ارتفاع حجم الاستثمارات، الخارجية والداخلية، واستمرار وفود السياح على المغرب، بوصفه وجهة سياحية آمنة وجذابة، يؤكد الثقة العميقة في حاضره والواقف المعطاء، ومستقبله المشرق الواعد.

وكما عبرنا بالتزامنا بنموذجنا الديمقراطي، عن تصدينا الجماعي للإرهاب والانغلاق، فإننا مدعوون لترسيخ مكانة بلادنا البارزة، بمواصلة التفاعل الإيجابي مع التحولات المتسارعة والمتشابكة للعولمة.

وقد حرصنا على أن يستفيد المغرب من الفرص التي يتيحها هذا الواقع العالمي الجديد، ويتفادى آثاره السلبية المحتملة، من خلال جعل سياستنا الخارجية، تعمل وفق المنصور الاستراتيجي للأمن الشمولي، الذي تنصهر فيه مختلف الاهتمامات والابعاد، السياسية والاقتصادية والثقافية، والإنسانية والبيئية، إضافة لتسوية النزاعات التقليدية.

والتزاما بهذا المنصور، دعونا إلى دبلوماسية جريئة ونافذة، جاعلين من الحوار والتضامن والشراكة، التوجهات الأساسية لعملها الفعال.

ومن هذا المنطلق فإننا حريصون على تمتين علاقات بلادنا مع جيرانه القريبين، وفي مقدمتهم أشقاؤنا في الاتحاد المغاربي الذي لا سبيل إلى بناؤه على أساس سليم، إلا



بإيجاد حل سياسي ونهائي للنزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية، في إطار سيادتنا الوطنية ووحدةنا الترابية. وكيفما كان الحال، فإننا نؤكد أن المغرب قد هوى على الصعيد الداخلي استرجاعه المشروع للأقاليم الجنوبية، وأنه معاً بكل قواه للدفاع عن وحدته الترابية. كما أنه يؤكد استمرار تجاوبه مع كل الردود الحسنة، والمبادرات التوافقية المنصفة، للهي النهائي للمشكل المفتعل حولها.

كما نولي عناية خاصة لجوارنا الأورومتوسطي، بالدسهم في التفعيل الأمثل لمسار برشلونة، تجسيدا للأمن الشامل بمختلف أبعاده، معربين عن تقديرنا العميق، لتجاوب شركائنا في الاتحاد الأوربي، مع تطلعنا لإقامة علاقة متقدمة معه، أقل من العضوية وأكثر من الشراكة.

أما التضامن، فيشمل مواصلة دعمنا لقضايا أمتنا العربية والإسلامية، وفي كصليعتها القضية العادلة للشعب الفلسطيني الشقيق، والالتزام الدائم بإقامة سلام عادل وشامل بالشرق الأوسط، على أساس مقررات الشرعية الدولية، ومبادرات والتزامات الكسراف المعنية، خاصة منها "خريطة الصريق" للرباعي الدولي ومبادرة السلام العربية لقمة بيروت.

كما أن تجاوز عقود من السلبات والاحباطات، لن يتحقق إلا بإعادة توجيه التضامن العربي، نحو الاندماج الاقتصادي وفق إعلان أكادير، وإقامة نظام عربي جديد ومتناسك. وبنفس الروح التضامنية، سنواصل دعم مسار التنمية المستدامة والمساهمة في إخماد بوء الصراع، بإتخاذ مبادرات المصالحة لإحلال السلام، في القارة الإفريقية، تأكيداً لإتمائنا الصريق إليها، أو على صعيد بلدان الجنوب، نهوضاً بالتزامنا كرئيس لمجموعة السبعة والسبعين، زائد الصين، بإقامة علاقات اقتصادية دولية متوازنة ومنصفة لها.

أما الشراكة، التي نحرص على توسيع مجالها الاقتصادي النوعي، فينبغي أن تشكل توجهها فعالاً لديبلوماسية، سواء مع بلدان الجوار والتضامن، أو مع الدول التي نتطلع لإقامة شراكة معها. وفي كصليعتها، فضلاً عن أصدقائنا في الاتحاد الأوربي وفيدرالية روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، التي نعبر عن ارتياحنا الكبير للتقدم، الذي أحرزته مسار إبرام اتفاقية للتبادل الحر معها.

شعبي العزيز،

إذا كانت قوى الشر والظلام قد استهدفت ضرباً انفتاح المغرب، والمساس بنظامه الديموقراطي، وتقاليد العريقة في التسامح الديني، فإن أعمالها الإجرامية لم تنل مطلقاً من عزيمتك الصلبة في تحدي الصعاب. وسترمي بها ذاكرة الشعب المغربي، الحافلة بالمجاد إلى مهملات التاريخ، بعد استخلاص كل العبر منها..

وفي مقدمة تلکم العبر، التحام العرش بالشعب الذي يتجلى مداه، في الشدائد والمسرات.

وهذا ما أكدته، شعبي العزيز، بفرحتك العارمة بازدياد ولي عهدنا، صاحب السمو الملكي الامير مولاي الحسن، ضارباً أروع الامثلة على تشبثك الراسخ، بنظامك الملكي الدستوري، وعلى الالتحام المكين بين العرش والشعب، الذي هو من نعم الله الكبرى على هذا البلد الامين. وهو ما جعل أمتنا الملكية تعيش في قلب الشعب المغربي، مثلما يعيش الشعب المغربي في قلب هذه الأسرة، ولا سيما في وجدان خديمك الاول، ملكك الضامن لدوام الدولة واستمرارها، المؤتمن على سيادتها، الساهر على أمنك واستقرارك وتقدمك.

والله العلي القدير، ندعو أن يجعلنا على هدي أسلافنا الميامين، في حرصهم على صيانة وحدة المغرب وحریات أبنائه وأمنهم وكرامتهم، وفي كليلعتهم جدنا ووالدنا المنعمان الملكان محمد الخامس والحسن الثاني، قدس الله روحيهما. كما نترحم على شهدائنا الابران، الذين بذلوا أرواحهم، في سبيل أن يعيش المغاربة في وطن حراً، موحد وراء قيادته الساهرة على عزته وازدهاره.

ويحبب لنا في هذا اليوم الأغر، أن نشيد بما تتحلى به قواتنا المسلحة الملكية، والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، من يقظة وتعبئة، في سبيل الحفاظ على الأمن والاستقرار، ولا سيما تلك المرابطة في أقاليمنا الجنوبية. ونجدد، بهذه المناسبة الغالية، تأكيد عزمنا الراسخ على تمكينها جميعاً، من الوسائل المادية والبشرية والقانونية، للقيام بواجبها على الوجه المطلوب في حفظ الحوزة الترابية، وأمن الأشخاص والممتلكات.



كما نسأله تعالى أن يديم الأواصر المتينة، الجامعة بيني وبينك وصيدا لا ينفد،
يعبئ لهاقاتك، في المسيرة التي تخوضها بقيادتنا، للبناء الجماعي لمغرب الوحدة،
والديمقراطية والتقدم، ضارعا إليه، جلت قدرته، أن يصلح لي ولكم أبناءنا وبناتنا،
ويعيننا على أن نوفر لهم مستقبلا أفضل، إن أريد إل الإصلاح ما استطعت، وما توفيقني إل
بالله صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته..